

# الفصل الثالث

## الرقابة على الأسواق وإدارتها

- وظيفة المحتسب ( العامل على السوق )
- الحسبة(العامل علي السوق)
- النظم التجارية
- أنواع السلع (الزراعية- الحيوانية- الصناعية)
- الأسعار (في دولة الموحدين في المغرب الأقصى)
- التسخير والإحتكار
- المكاييل والموازين
- المقاييس
- طرق البيع والشراء
- المنشآت التجارية(الفنادق)

## الرقابة على الأسواق وإدارتها

تحت الشريعة الإسلامية على العدل وعدم الغش في كل أمور الحياة ، وخاصة في أمور التجارة من البيع والشراء .

كثير من آيات القرآن الكريم تحت المسلمين على ذلك ، يقول المولى عز وجل ﴿ وَتَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (١)

وتوجد أحاديث للرسول ﷺ تأمرنا بعدم الغش ، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " من غشنا فليس منا " (٢)

ولهذا حثت الشريعة الإسلامية على أهمية مراقبة الأسواق وضرورة منع الغش والتدليس في الأسواق وفي شتى شؤون الحياة.

### • الحسبة ( العامل على السوق ) :

الحسبة هي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهى عن المنكر إذا ظهر فعله (٣). وقد حرصت الدولة الموحدية على الإشراف على الأسواق الداخلية في جميع مدن المغرب الأقصى . إذ كان المحتسب (الأمين) هو الموظف المسئول عن إدارة

(١) آل عمران ١٠٤

(٢) عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ : مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها، فالتت أصابعه بللا، فقال : ما هذا ؟ يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله، قال رسول الله : أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس. من غشنا فليس منا. (أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم: صحيح مسلم ، اعتنى به محمد بن عيادي بن عبد الحكيم ، مكتبة الصفا، ج ١، ص ٥٧ )

(٣) الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت. ، ص ٤٨٦ (تعتبر الحسبة وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) (ابن خلدون: المقدمة ج ١ ص ٣٩٨ - ٣٩٩) وأن يكون فقيها في الدين قائماً على الحق ، نزيه النفس ، عادل ذا أناة عارف بجزيئات الأمور ، ولا تأخذه في الله لومة لائم. ( الإمام أبي حامد الغزالي : إحياء علوم الدين، ضبط نصه وخرج أحاديثه محمد محمد تامر ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ج ٢ ص ٣٦ ) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية وأهل الديوان ونحوهم. (أحمد بن نيمية الحنبلي : الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية، تحقيق صلاح عزام ، ط ١ ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ١٠٠٩ ، أحمد سعيد المجالدي : التيسير في أحكام التسعير ، تحقيق موسى اقبال ، الجزائر ، ١٩٧٠م ، ص ٣١ - ٣٢ )

الأسواق<sup>(١)</sup>. وكان له مركزه المرموق بين الموظفين المدنيين ويطلق على صاحب هذه الخطة في المغرب اسم "صاحب السوق" أو "صاحب الحسبة" (الأمين)<sup>(٢)</sup>. كما يعد ديوان الحسبة من أهم دواوين الدولة ، وقد بين " الجرسيفي " أهمية هذا الديوان إذ قال: " إن ديوان الحسبة من أعظم الدواوين ، وليس بعد خطة القضاء أشرف من خطة الحسبة " <sup>(٣)</sup> .

وكان اختيار المحتسب يخضع لشروط وضوابط ليس من السهل توافرها في أي شخص. وأورد " السقطي " الصفات التي يجب أن تتوفر في المحتسب ، وما يجب أن يتحلى به منها أن يكون " فقيهاً عارفاً بأحكام الشريعة ليعلم ما يأمر به وينهى عنه " <sup>(٤)</sup>. كما يجب عليه أن يكون رجلاً عفيفاً ورعاً ، عالماً ، نبيلاً عارفاً بالأمور ، وغنياً لا يقبل الرشوة ، ولا يأكل أموال الناس بالباطل <sup>(٥)</sup> . كما ينبغي أن يكون عارفاً بأصناف المعاش وحيل التجار حتى يستطيع بسهولة معرفة الغش والتدليس <sup>(٦)</sup>

(١) ألونشريسبي : المعيار المعرب ج ١٠ ص ٧٧-٧٨

(٢) أبو الحسن بن عبد الله النباهي : تاريخ قضاة الأندلس ، المسمى كتاب المرتبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، نشر وتحقيق ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٤٨م، ص ٥٠ . ابن الخطيب: نفاضة الجراب في علالة الاغتراب، ترجمة وتحقيق أحمد مختار العبادي، مراجعة عبد العزيز الاهواني ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د.ت.، ص ٧٢

(٣) عمر بن عثمان الجرسيفي : رسالة في الحسبة ، تحقيق ليفي بروفنسال ، مطبعة المعهد الفرنسي للأثار الشرقية ، القاهرة ١٩٥٥م ص ١١٩

(٤) السقطي : مصدر سابق ، ص ٥-٩ ، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ابن الاخوة) : معالم القرية في أحكام الحسبة ، عنى بنقله وتصحيحة روبن ليون ، مطبعة دار الفنون كميريدج ١٩٣٧م ص ٧-١٤

(٥) الشيزري : كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، ص ٦

(٦) ولقد أوضح " السقطي " أساليب الغش والتدليس التي كانت بالأسواق ، ومنها غش اللحم عند بعض ضعاف النفوس من الجزائريين أو خلط الاسماك البالية بالطازجة ، أو غش اللبن بالماء وغيرها الكثير ، مما جعل الدولة تشدد في عقوبة هؤلاء . (السقطي : آداب الحسبة ص ٣٤-٤٠ ) كما ذكرت بعض المصادر ظاهرة الرشاوي (البرطلة) قد شاعت أيضاً بين مجموعة من امناء الأسواق الذين كانوا يتولون جباية المكوس أو الضرائب من الباعة والتجار والصناع بالأسواق . ووضعت عقوبات لهذه الأنواع من الغش والتدليس وكانت أشد عقوبة توقع على الصيارفة أو مزوري العملة ، فإذا ظهرت بالأسواق عملات مزيفة كان على المحتسب العثور على مصدرها ، ومتى وصل إليه أوقع علي صاحبها أشد عقوبة ، فيطاف به الأسواق ثم يسجن بعد ذلك ، ولقد عمل بعض المزيفين على التخلص منها بالرشاوي حتى لا يتعرضوا للعقاب. (الونشريسبي : المعيار ج ٦ ص ٤١٢ - ٤٢٥ ، ج ٧ ص ٣٠٥ ، ج ١٢ ص ٥٨ ) وقد تشدد ابن عرفة مع مزوري النقود وأفتى فيمن اتهم بذلك أن يخلد بالسجن حتى يموت . وقد أفتى فقيه فاس

الذي يحدث أثناء عمليات البيع والشراء . وقد تعددت الواجبات التي تكفل بها ، وقاعدتها الشرعية هي تحقيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أسواق المدينة ، فهو يشرف على المكايل والموازين ويمتع ويؤكد على جودة السلعة المنتجة<sup>(١)</sup> . فكان على المحتسب النظر في الاسواق كترتيب الصناعات في الاسواق الكبيرة ، وتنظيم الحرفيين من التجار في طوائف ، وفي ذلك يقول ابن عبدون : " يجب على المحتسب أن يرتب الصناعات ويجعل كل شكل مع شكله في موضع معلوم"<sup>(٢)</sup> . كما كان يتولى مراقبة الطحن والخبز ، فعليه التأكد من نوعية الدقيق حتى لا يخلط الجيد بالرديء ، وكذلك التأكد من نظافة الطحانين ونظافة أوانيهم<sup>(٣)</sup> ، وكذلك الخبازين وأوانيهم . كما يأمر صاحب المخبز ان يكون وزن الخبز صحيح والسعر معلوم<sup>(٤)</sup> .

أما باعة اللحوم فلا يسمح لهم الجمع بين نوعين من اللحم في دكان واحد حتى لا يختلط الأمر على المشتري . وكان المحتسب يمر على دكاكينهم ويتفقد الأوزان وما يبيعون من بضاعة ولم يكن من المسموح ذبح الحيوانات في دكاكين الجزارة ، بل كان يتم ذبحها وسلخها في مسلخ يقع بجوار النهر ، ثم تحمل إلى الدكاكين بواسطة الحمالين . وكان على الجزار قبل أن ينقل اللحم أن يعرضه على المحتسب الذي يقوم بفحصه وتحديد سعره بوضع بطاقة عليها السعر ويلتزم البائع بعرضها حتى يراها الجميع<sup>(٥)</sup> . كذلك ألمح الوثنريسي إلى وجود التسعير في الأسواق المغربية ، فيذكر أن المحتسب هو الذي يتولى تسعير الخضر والفاكهة في الأسواق ، وعلى أصحابها الالتزام بهذه الأسعار . فقد جرت العادة أن يشتري الباعة هذه المنتجات الزراعية من الجلاب أو أصحاب المزارع والبساتين نون سعر محدد ، فيقوم صاحب السوق بتحديد

عيسى بن أحمد الماواسي بنفس فتوى ابن عرفة . (الوثنريسي : نفس المصدر ج ٦ ص ٤٠٧ ، ٤٦١ ، ابن القاضي : جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس ص ٥٠٢ ، أبو الحسن علي بن يوسف بن محمد المديوني ( الحكيم ) : الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة ، تحقيق حسين مؤنس ، دار الشروق ، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ص ٩٦ )

(١) ابن خلدون : المقدمة ج ٢ ص ٥٧٦-٥٧٧

(٢) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ص ٤٣

(٣) السقطي : آداب الحسبة ص ٣١

(٤) السقطي : نفس المصدر و الصفحة ، ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ص ٤٨

(٥) الحسن الوزان : وصف أفريقيا ج ١ ص ٢٣٧ ، الوثنريسي : المعيار ج ٥ ص ٨٥

أسعارها بعد أن يعرف قيمة ما اشتروه<sup>(١)</sup> . وأشارت كتب الحسبة إلى القواعد الصحية التي يلتزم بها الطباخون في الأسواق ، فعلى المحتسب التأكد من صلاحية اللحوم وأنواع الدهون ، كما عليه التأكد من عدم استخدام الأواني النحاسية إلا بعد أن يتم طلاؤها بالقصدير<sup>(٢)</sup> . كما كان على المحتسب متابعة نظافة الأسواق ، فيمنع الجزارين من المشي باللحم في الأسواق إلا أن تقطع رؤوس الضأن حتى لا تضر بثياب الناس وتلوثها عند الازدحام<sup>(٣)</sup> ويمنع طرح القاذورات في الأسواق أو إيقاف الدواب بالحطب في الأزقة<sup>(٤)</sup> . كما كان من واجباته الالتزام بتطبيق الآداب العامة ، فقد كانت للأسواق آدابها ، ومع ذلك فإنها لم تخل من المنكرات بسبب الزحام واختلاط الرجال والنساء في مواقف البيع لهذا جعل المحتسب للنساء مكانا خاصا<sup>(٥)</sup> . كذلك كان على المحتسب أن يمر على صاحب الدكان فيسأله عن الأحكام التي ينبغي أن يعرفها مما يخص بضاعته ، وعن الأبواب التي يدخل منها المنكر ، والربا على بيعه وشرائه ، فإن جهل منعه من ممارسة مهنته<sup>(٦)</sup> . وكان له دور مباشر في الإشراف على الأماكن المخصصة للبهائم في الأسواق<sup>(٧)</sup> . فضلا عن دوره في فض النزاعات والحكم بين أهل الصناعة الواحدة وبين الصناعات المختلفة ، وهو في هذا كان يحتاج إلى خبرة ، الأمر الذي يدفعه إلى الاستعانة بذوي الخبرة في تلك الأعمال<sup>(٨)</sup> علاوة على مراقبته للحرف<sup>(٩)</sup> .

(١) كمال السيد أبو مصطفى : جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي ، مركز الإسكندرية ١٩٦٦م ص ٧٣

(٢) ابن عبدون : رسالة في القضاء والحسبة ص ٤٥ ، التباهي : كتاب المرتب العليا ص ٥

(٣) ابن عبدون : نفس المصدر ص ٤٧ - ٥٧ ، لشيزري : نهاية الرتب ص ٢٨ - ١١٠ ، عيسى بن الذيب : مرجع سابق (رسالة ماجستير) ص ١٠٦

(٤) ابن عبدون : نفس المصدر السابق ص ٣٨ ، ٥٥

(٥) الونشريسي : المعيار ج ٢ ص ٥٠٠ ، محمد المنوني : خطة الحسبة في المغرب (من كتاب الفقيه المنوني أبحاث مختارة) منشورات وزارة الثقافة ، الرباط ٢٠٠٠م ص ١٨٦

(٦) ابن الحاج : المدخل ج ٣ ص ٧٧

(٧) ابن الحاج : نفس المصدر ص ١٢٦

(٨) موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي نشأتها وتطورها ، الشركة الوطنية الجزائر ١٩٧١ ص ٥٧

(٩) لويس ماسينيون : الهيئات الحرفية والمدنّية الإسلامية ترجمة أكرم فاضل مجلة المورد ، العدد (٣) بغداد ١٩٧٣م ج ٢ ص ١٣

وقد كان للمحتسب أعوان في الأسواق ليعرف أخبار السوق<sup>(١)</sup> . وللمحتسب النظر في صحة النقود المتعامل بها ، فإذا وجد درهماً مزوراً أو مخلوطاً بالنحاس ، عليه أن يبحث عن أحدثه حتى يعاقبه<sup>(٢)</sup> . كذلك كان على المحتسب أن يمنع الاحتكار ، ويقوم بتقدير الأسعار والإلزام بها فالتسعير واجب ، حتى لا يرفع التجار الأسعار ، ويؤثر ذلك على عامة الناس<sup>(٣)</sup> .

وكان يطلق على المحتسب<sup>(٤)</sup> في عصر دولة الموحدين اسم "الأمين" حيث كان المنصور الخليفة الموحدى ، يأمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وأحكامهم<sup>(٥)</sup> .

وكان لفظ المحتسب يطلق في عصر الموحدين على العيون التي ترسل لمعرفة أخبار الأعداء ويراقبوا الثغور<sup>(٦)</sup> . أما مراقب السوق فكان يطلق عليه " أمين السوق " أو صاحب السوق ويعاونه أشياخ الحضر<sup>(٧)</sup> .

وكان لأمناء الأسواق زى خاص بهم يميزهم عن غيرهم . ويختلف زى الأمناء من مدينة لأخرى . كذلك التزام الأمناء في أيام الموحدين بتحصيل الضرائب من التجار في الأسواق<sup>(٨)</sup> . وكان عليهم تنظيم الحرفيين والتجار في طوائف على رأس كل منهم عريف مسئول عن كل ما يحدث في جماعته طبقاً للقواعد التجارية والأعراف المستقرة<sup>(٩)</sup> .

(١) ابن عبدون : رسالة فى القضاء والحسبة ص ١٢

(٢) يحيى بن عمر : النظر والأحكام فى جميع أحوال السوق ، تحقيق حسن حسنى عبد الوهاب ، راجعه فرحات الدشراوي ، تونس ، ١٩٧٥م ، ص ٣٣

(٣) يحيى بن عمر : نفس المصدر ص ٤٠-٤١

(٤) المحتسب : فى دولة الموحدين أطلق على العين التي تسبق الجيش فى دخول المدينة أثناء حروبهم مع المرابطين فقد ذكر ابن القطان فى نظم الجمان أن الخليفة "عبد المؤمن بن على" عين خمسين رجلاً محتسباً وأمرهم أن يسبقوا إلى الفج ( الطريق بين جبلين ) وكان هزرجة هموا بالغدر ، وخاف أن يسبقوا إليه فسبق المحتسبون إليه ، وسلما من عدوهم .

(ابن القطان : نظم الجمان ص ١٢١ ، معجم لغوى الرائد ص ٦٨٨ )

(٥) عبد الواحد المراكشى : المعجب ص ٣٦٢

(٦) ابن القطان : نظم الجمان ص ١٢١

(٧) عبد الواحد المراكشى : المعجب ص ٣٦٢

(٨) ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ص ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٢

(٩) المجلبدى : التيسير فى أحكام التسعير ص ٥٦

## • النظم التجارية :

النظام التجاري هو شراء الرخيص وبيعه بأغلي لتحصيل فائدة أو ربح وهذا يكون بالتخزين في حوالي ( تغير الأسواق ) أو بالنقل من مكان الوفرة والسعر الرخيص الي مكان الطلب والسعر الغالي ، أو بالاحتكار ويتم هذا من خلال نظام حر حرية التجارة أو نظام مفيدة التجارة الموجهة أو المقيدة ويتأثر هذا بسياسة الدول وتوجهاتها من ناحية ومرجعياتها الموجهة لها دينيه أو قانونية أو غير ذلك .

### - أنواع السلع :

تنوعت أنواع السلع في المغرب الأقصى بين سلع زراعية تتمثل في الحبوب، وأشجار مثمرة ، وأعشاب برية ، وأشجار طبيعية ، ومنتجات زراعية وصناعية . و سلع حيوانية تتمثل في حيوانات وجلود ومنتجات الألبان ولحوم . و سلع بحرية تتمثل في الأسماك ومنتجات بحرية مختلفة . و سلع صناعية مختلفة تتمثل في منتجات غذائية ومنسوجات وصناعات أخرى<sup>(١)</sup> وتوزعت السلع في مدن المغرب الأقصى حسب موقع كل مدينة .

### (١) السلع الزراعية :

كانت الفواكه والحنطة والزبيب تأتي من نفيس<sup>(٢)</sup> إلى مدينة مراكش وكذلك يأتي النبق لمدينة مراكش من قرية غفسيق<sup>(٣)</sup> . وكانت دكالة<sup>(٤)</sup> تمد مراكش بسلع زراعية مختلفة . وقد أشار صاحب الحلل الموشية بذلك فقال " نفيس جنانها وبلاد دكالة فدائها"<sup>(٥)</sup> . أما مدينة فاس فقد تنوعت فيها السلع الزراعية ، فكانت الحبوب

(١) الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٩-٢٤٥

(٢) نفيس : مدينة صغيرة تقع غرب مدينة أغمات في الطريق إلى السوس الأقصى واسمها من اسم قبائل نفيس وبها جبل نفيس أيضاً . (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٩ )

(٣) غفسيق : تقع في شمال غرب مدينة مراكش في بداية طريق بين مراكش ومدينة سلا على ساحل المحيط الأطلسي . (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٣٦ )

(٤) دكالة : تقع شمال غرب مراكش . بين نهر تانسيفت غرباً، والمحيط شمالاً ، جنوبها نهر أم الربيع . (الحسن الوزان : وصف أفريقيا ص ١٠٦-١٥٧ )

(٥) مجهول : الحلل الموشية ص ١٥-١٦

الجيدة مثل القمح والشعير<sup>(١)</sup> ، وقد مدت منطقة أزغار<sup>(٢)</sup> وبني مود<sup>(٣)</sup> بجلال القمح<sup>(٤)</sup> . وكذلك أشجار الفاكهة والكروم وأشجار الزيتون والقطن والكتان<sup>(٥)</sup> والخضروات وأنواع البقول<sup>(٦)</sup> . ويوجد الغابات بالقرب من فاس التي تتوفر فيها أشجار تينبوض والأرز<sup>(٧)</sup> والتي يستخرج منها أخشاب عالية الجودة . وكذلك شجر التوت والجوز والعناب والليمون<sup>(٨)</sup> والأزهار والرياحين المغروسة بهذه الجنات كانت تقطف وتباع بدكاكين خاصة داخل المدينة ، حيث يكثر الإقبال عليها<sup>(٩)</sup> ونباتات برية مثل "بـ سعوط الدواب" (النشوق) ويسمى عند العامة "بتغيشت" ويستخدم في تنظيف الصوف

- (١) البكري : المسالك والممالك ج ٢ ص ٧٩٦  
(٢) أزغار : هي منطقة من أقاليم فاس تنتهي في اتجاه الشمال على المحيط الأطلسي وتنتهي غرباً عند نهر سبو، وفي الشرق عند جبال غمارة. (الحسن الوزان: نفس المصدر ص ٣٠١)  
(٣) بنو مود : منطقة أيضاً بإقليم فاس لا يفصلها عن مدينة فاس سوى النهر . (مارمول كرفجال : أفريقيا جـ ٢ ص ٢٥٦)  
(٤) الحسن الوزان : نفس المصدر ص ٣٠١ ، مارمول كرفجال : نفس المصدر جـ ٢ ص ٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧  
(٥) الناصري : الاستقصا ، ج ٢ ص ١٢٧-١٢٨ المقري : نفع الطيب جـ ٣ ص ٢٧٨ ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان المكناسي (ابن غازي) : الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، المطبعة الملكية ، الرباط ، ١٩٦٤م ، ص ٧ ، مارمول : نفس المصدر ص ١٦٢  
(٦) العمري : مسلك الأبصار ص ١٢٨ ، الجزائى : جني زهرة الآس ص ٣٦ ، الحسن الوزان : نفس المصدر ص ٢٨١  
(٧) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٣٥-٣٦ ، ١ ، الجزائى : نفس المصدر ص ٣٥ ، ابن القاضي المكناسي : جذوة الاقتباس جـ ١ ص ٤٤  
(٨) يصنع القباقيب التي ينتعلها الأعيان عندما تكون الأزقة موحلة من خشب التوت الأسود أو الأبيض ، وقد تصنع من الخشب الجوز والليمون والعناب . والقباقيب المصنوعة من هذين النوعين الآخرين من الخشب أكثر جمالاً وأناقة، لكن التي تصنع من التوت تدوم مدة أطول. (الحسن الوزان : وصف أفريقيا جـ ١ ص ٢٤٣-٢٤٤) ولهذه الأخشاب مردود اقتصادي هام لدخولها في العديد من الصناعات الخشبية التي انتشرت في فاس . (حسن على حسن : الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس في عصري المرابطين والموحدين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ص ٣٤٩ ، العمري : وصف المغرب أيام السلطان أبي الحسن المريني ص ١٤١ ، مارمول كرفجال : أفريقيا جـ ٢ ص ١٥٣-١٥٤)  
(٩) يوجد قرابة عشرين دكاناً لبائعي الأزهار قريباً من الباب الرئيسي لجامع القرويين في الجهة الغربية ، يبيعون الليمون والحامض أيضاً . وعندما ترى كل هذه الأزهار الكثيرة الأنواع تخاللك تشاهد أجمل المروج وأكثرها نظرة في العالم . (الحسن الوزان : نفس المصدر جـ ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٨ ، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٤٤)

من الأوساخ<sup>(١)</sup>. وتنوعت في مدينة سلا السلع الزراعية بين الفواكه والكروم والغلات<sup>(٢)</sup> وكذلك في مدينة مكناس تنوعت الفواكه والتي والعنب والزيتون والحبوب (الحنطة والشعير والقول)<sup>(٣)</sup> ، و يزرع القطن في مدينة داي<sup>(٤)</sup> ، ومن أفضل أقطان المغرب قطن مدينة تادلة<sup>(٥)</sup>. أما في قرية أم الربيع شمال مدينة مراكش فيزرع القمح والكمون والقطن<sup>(٦)</sup>. وتمتاز أغمات بفواكهها الشتوية والصيفية المشهورة في المغرب الأقصى<sup>(٧)</sup>. أما في منطقة السوس الأقصى تنوع الفواكه ، وقصب السكر الذي لا

(١) أبو القاسم بن محمد بن ابراهيم الغساني : حديقة الأزهار في ماهية العشب والعقار ، تحقيق محمد العربي الخاطبي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص ١٤٩ ، المعجم الوجيز : ص ٣١١

(٢) سلا : من أعمال بلاد المغرب ، في جنوب المغرب في طرف السودان ، وقد بنيت سنة ١٤٠هـ / ٧٥٧م وهي عبارة عن مدينة سهلية أرضها سبخة وهي محاطة بسور بناه اليعاقبة منصور بن أبي القاسم من ماله الخاص في سنة ١٩٩هـ / ٨١٤م بينها وبين مراكش على ساحل البحر تسع مراحل ، وهي مدينة ليا أسواق نافقة وتجارات ودخل وخرج ، ولأهلها سعة أموال ، والطعام بها كثير رخيص جداً وبها كروم وغللات وبساتين ، وهي مدينة لها ميناء تقصده مراكب أهل اشبيلية وسائر المدن الساحلية من الأندلس يقلعون عنها ويحطون بها بضروب من البضائع ويقصدها أهل اشبيلية بالزيت الكثير ويتجهز منها بالطعام إلى سائر بلاد الأندلس الساحلية، وهذه التجارة مع النصارى تحقق لأهل المدينة أرباحاً ضخمة ، ولهؤلاء التجار مخازن سواء في فاس أو سلا . (الحميري : الروض المعطار ص ٣١٩ ، الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٥ ، مجهول : الاستبصار ص ١٤٠ ، الحسن الوزان : وصف إفريقيا ج ١ ص ٢١٤ )

(٣) قد ذكرت في الفصل الثاني في الهامش ص ٧٤ عن مكناس ، الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٤٠ ، ٢٤٥

(٤) داي : مدينة تقع شمال شرق أغمات تقدر المسافة بـ أربعة أيام (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٤١ )

(٥) تادلة : تقع شمال داي بينهما مرحلة . وقطنها من أفضل أنواع القطن في المغرب الأقصى ويصنع منه ملابس ببلاد المغرب الأقصى (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٤١ )

(٦) أم الربيع : على واد كبير جاري تدخله المراكب من المحيط الاطلسي شمال مراكش . (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٣٧ )

(٧) أغمات: ذكرت في التمهيد من البحث ص ٢٦ ليس بالمغرب فيما زعموا بلد أجمع لأصناف من الخيرات ولا أكثر ناحية ولا أوفر حظاً منها ، تجمع بين فواكهة الصرود والجروم (الصرود: البرد ، الجروم : الحر ) فواكهة حارة وباردة شتوية وصيفية . (ساقوت الحموي: معجم البلدان ١/٢٢٥ ، الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٣٠-٢٣٣ ، ابن منظور : لسان العرب ج ١٤ ص ٣٥٧-٣٦٢ )

يوجد له مثيل في المغرب الأقصى ، والحبوب القمح والشعير والأرز<sup>(١)</sup>. وقد أمتازت منطقة سجلماسة بالثمر الذي لا يشبه بعضه بعضاً ، ورطب يطلق عليه البرنسي ، والقطن والكمون والكرأوياء والحناء التي تصدر لسائر بلاد المغرب ، وأنواع مختلفة من الزبيب<sup>(٢)</sup>. أما منطقة الدرعة فانتجت التبله والحناء<sup>(٣)</sup>. ولما كانت التجارة مرتبطة بالنشاط الزراعي ، فقد تأثرت بالتقلبات التي تحدث بالأسواق داخل المدن المغربية فترتفع الأسعار وفي نهاية الموسم الزراعي عندما يكون الدخل متوفراً لدى الفلاحين بعد بيع منتجاتهم<sup>(٤)</sup> كذلك تنخفض الأسعار في نهاية الربيع أيضا حين يكون الفلاحون قد استهلكوا المال السنوي الموفر ، وهم ينتظرون بيع المحصول قبل أن يبدأوا بالشراء.

## ٢) السلع الحيوانية :

تنوعت السلع الحيوانية بين الجلود واللحوم ومنتجات الألبان ولقد أهتم أهل المغرب الأقصى بالخيل والإبل وذلك لأن المغرب الأقصى ينظمونفي قبائل . وجل أموال القبيلة الخيل والإبل<sup>(٥)</sup>. وفي مدينة مراكش خصصت أسواق لبيع الماشية من

(١) السوس الأقصى: ذكرت في التمهيد من البحث ص ٢٣ الهامش . توجد في منطقة السوس أنواع مختلفة من الجوز والتين والعنب العذاري والسفرجل والرمان الإمليس والمشمش والتفاح المهند وقصب السكر الذي ليس على قرار الارض مثله طولاً وعرضاً وحلاوة وكثرة ميا ، ويصنع منه السكر وهو يساوى السكر السليمانى والطيرزد ، بل يشف على جميع أنواع السكر فى الطيب والصفاء . (الادريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٧ )

(٢) سجلماسة : مدينة فى جنوب المغرب فى طرف بلاد السودان بينها وبين فاس عشرة أيام تلقاء الجنوب وهى فى منقطع من جبل درن ، وهى فى وسط رمال كرمال زرود ... يمر بها نهر كبير يخاض قد غرسوا عليه بساتين ونخيلا مد البصر ، وعلى أربعة فراسخ منها رستاق يقال له تيومتين على نهرها الجارى فيه من الاعناب الشديدة الحلاوة مالا يحد وفيه ستة عشر صنفا من التمر ما بين عجوة ودقل ، وأكثر أقوات أهل سجلماسة من التمر وغلثهم قليله ... " (ياقوت الحموى : معجم البلدان ١٩٢/٣ ، الادريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٥-٢٢٦ ، البكرى : مصدر سابق ص ١٤٨ "وقد انتجت سجلماسة ثمار شجرة (التاكويت) الذى يدخل فى صناعة الدباغة" . (البكرى : المغرب ص ١٥٢ ، روجيه لوطورنو : فاس فى عصر بنى مرين ص ١٤٨ - ١٤٩ ، محمد عيسى الحريرى : مقدمات البناء السياسى للمغرب الاسلامى الدولة الرسمية ، دار القلم الكويت ١٩٨٣ ، ص ٢٠٩

(٣) الدرعة: قد ذكرت فى التمهيد ص ٢٣ الهامش ، الحسن الوزان : وصف أفريقيا ج ١ ص ٤٩٢ ، الحميرى : الروض المعطار ص ٢٣٥-٢٣٦ ، ابن سعيد : الجغرافيا ج ١ ص ٢٦

(٤) روجيه لوطورنو : نفس المرجع ص ٥٥

(٥) روجيه لوطورنو : نفس المرجع والصفحة

أبقار وإبل وأغنام وكذلك منتجات الألبان<sup>(١)</sup>. ولوقوع المغرب الأقصى على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ، فقد تنوعت الأسماك كالدينيس والبوري والسنياخ والبقوة والشابل والقرب والشولي<sup>(٢)</sup> وقد توفرت أسواق الأسماك في مراكش<sup>(٣)</sup>. أما فاس فقد زخرت بثروة حيوانية ففي إقليم تامسنا أراض لتربية الإبل والماشية حتى أطلق على هذه المنطقة اسم الشاوية<sup>(٤)</sup>. فقد اهتم أهل المغرب الأقصى من الفئات الغنية على إنماء ثرواتهم منها فاهتموا بالغنم والبقر والإبل ، في حين أن الفئات الفقيرة عنيبت بتربية الدواجن<sup>(٥)</sup> .

وأما الإبل فقد احتلت مكانه خاصة بوصفها واسطة نقل رئيسية ، خاصة مع انتشارها أصلاً في المغرب الأقصى<sup>(٦)</sup> وكانت مراعى الإبل خاصة لها ، فنجد في فاس مراعى الإبل خارج باب الفتوح<sup>(٧)</sup> فضلاً عن رواجها كصنف من الهدايا إلى الملوك والهيئات<sup>(٨)</sup> .

أما الغنم فكان كثير واشتهر في المغرب الأقصى فقد وصف ابن بطوطة في رحلته إلى مدينة القرم التي زارها بقوله : " والخيل بهذه البلاد كثيرة جداً وثمنها نذر

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ١٧٥-١٧٦

(٢) ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٣٥-٣٦ ، الجزائى : جنى زهرة الأس ص ٣٩

(٣) المقدسي : أحسن التقاسيم ص ٢٢٥

(٤) الشاوية : نسبة لتربية الشاه والمواشي . (ابن خلدون : المقدمة ج ٢ ص ١٢ ، ج ٧ ص ٣٤٥-٣٤٦) وقد كان لجلود المغرب الأقصى شهرة ومنها الجلود اللمطية ( اللمط أو اللمت) هو حيوان يشبه الثور في شكله لكنه أصغر حجماً يميل لون جلده إلى البياض وتصنع من جلده تروس صلبه جداً بحيث لا يخرقها شيء ، وتباع هذه التروس بأثمان باهظة . ( الحسن الوزان : وصف أفريقيا ج ٢ ص ٢٦٣ )

(٥) ابن خلدون : العبر ج ٦ ص ٨٩

(٦) ابن حوقل : صورة الأرض ص ٩٧ - ٩٨

(٧) عبد العزيز بن عبد الله : الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية ، الطبعة الأولى ، مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية ١٩٧٥م ج ٢ ص ١٧٩

(٨) ابن الخطيب : الإحاطة ج ٤ ص ٢٢٤ - ٣٢٤ . المقرئبي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، لجنة التأليف والنشر القاهرة ١٩٤١م ج ٢ القسم الثاني ص ٤٤٧-

٤٤٨ ، ابن مرزوق : المسند الصحيح ص ١٩٢

... وهى ببلادهم كالغنم ببلاطنا" (١) وقد ذاع صيت نوع من أنواع أغنامهم في أوروبا باسم المرينو (٢) .

ولقد اهتم أهل المغرب الأقصى بصيد الأسماك ، فكانوا على دراية بمواعيد صيد الأسماك التي تبدأ في أكتوبر ، وتنتهي في أواخر ابريل (٣) . ولقد انتشر أكل وبيع الجراد في بلاد المغرب ، فكان يباع في مراكش في اليوم الواحد ثلاثين حملاً من الجراد (٤) وقد انتشرت تربية النحل في المغرب الأقصى فكان العسل يعد من الأغذية الرخيصة في المغرب الأقصى (٥) ولاسيما أن شيوع العسل كانت من الأسباب التي قللت من استخدامهم للسكر وعزوفهم عنه إلا لظروف خاصة (٦) . كذلك وانتشرت منتجات الألبان والدهون في المغرب الأقصى واللحوم (٧) .

### ٣) السلع الصناعية :

تنوعت السلع الصناعية بين منتجات غذائية ومنسوجات ، وصناعات أخرى . ولقد أسس الموحدون قاعدة صناعية كبيرة في المغرب الأقصى ، وان تركزت القاعدة الصناعية في مدينة فاس لتاريخها وموقعها بين مدن المغرب الأقصى . ولقد تركزت الصناعة في ثلاث مناطق في فاس : المنطقة الأولى في شمال فاس حول باب جيسة ، والثانية في جنوب فاس حول باب الفتوح ، والثالثة في وسط فاس على جانب النهر ، هذا عن الصناعة . وكانت توجد صناعات أخرى في المغرب الأقصى منتشرة في مختلف مدنه مثل الحياكة وصناعة الأحذية ، والحدادة والصياغة (٨) .

---

(١) القرم : بكسر القاف وفتح الراء ، مدينة كبيرة حسنة في صحراء قفجق ببلاط الأتراك .

هذه الصحراء أن نباتها يقوم مقام الشعير للدواب ، وليس لغيرها من البلاد هذه الخاصية ، ولذلك كثرت الدواب بها . ودوابهم لا رعاة لها ولا حراس . (ابن بطوطة: تحفة النظار ص ٣٢٥-٣٢٧)

(٢) أمين توفيق الطيبي : دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ١٩٨٤م ص ٣٣٩ - ٣٤٠

(٣) ابن بطوطة : تحفة النظار ص ٣٦٨

(٤) الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٣٥

(٥) ابن بطوطة : مصدر سابق ص ٦٥٨

(٦) العمري : مسالك الإبحار ص ١٢٨

(٧) ابن الخطيب : نفاضة الجراب في علالة الاغتراب ص ٣٠٨-٣٠٩

(٨) تسمية باب الفتوح وباب عجيسة : يعتبر باب الفتوح من الأبواب التاريخية الرئيسية لمدينة فاس وهو يقع بالسور الشرقي لعدوة الأندلس . حول ظروف تشييده تشير الرواية التاريخية إلى أنه

فكان في فاس ثلاثة ألف وأربعة وتسعين دار لصناعة الأطرزة ، وسبعة وأربعون دار لصناعة الصابون ، وستة وثمانون دار للدباغة، ومائة وستة عشر دار للصباغة ، واثنا عشر دار لسباكة الحديد والنحاس ، وأحد عشر دار لصناعة الزجاج ، ومائة وخمس وثلاثون من كوش الجير ، وألف مائة وسبعون فرناً لصناعة الخبز ، وأربعمائة من أحجار صناعة الكاغد (الجلد) ، أما صناعة الفخار فكانت خارج المدينة وتصل إلى مائة وثمانين داراً<sup>(١)</sup> ، ولقد تنوعت السلع الصناعية وذلك لتوفر المواد الخام اللازمة للصناعة سواء الزراعية (القطن ، الكتان ، زيت الزيتون وغيرها) والحيوانية (الجلود المستخدمة في الدباغة وغيرها)

أما الصناعات المعدنية ، فقد نالت قسطاً كبيراً من الرواج لوفرة المواد الخام مثل الحديد ، والنحاس ، والفضة ، والتوتيا التي يصبغ بها النحاس الأحمر ليتحول إلى نحاس أصفر<sup>(٢)</sup> والملح الذي يستخرج كغيرة من المعادن ، وكذلك مادة الرصاص<sup>(٣)</sup> والقصدير ، وتوفر المواد الخام اللازمة في صناعة مواد البناء<sup>(٤)</sup> وصناعة أدوات الزينة من الأصداف الثمينة<sup>(٥)</sup> وصناعة الأخشاب التي تطورت لتوافر الأخشاب التي

بعد وفاة الأمير المغراوي دوناس بن حمامة سنة ٤٥٢هـ/١٠٦٠م ، عين ابنه الأكبر أميراً على المدينة واتخذ عدوة الأندلسيين مقراً له وأسند تسيير شئون عدوة القرويين إلى أخيه الأصغر عجيسة . لكن طموح هذا الأخير دفعه لإعلان الثورة على الفتوح مستفيداً في ذلك من استقلال العدوتين بعضهما عن بعض . وأمام احتدام الصراع بين الأخوين قام الأمير الفتوح بتشييد قلعة وباب كبير حمل منذ ذلك الوقت اسمه . وردا على ذلك قام عجيسة ببناء قلعة وباب بعدوة القرويين عرف منذ ذلك باسم باب عجيسة (باب جيسة حالياً) . (القلقشندي: صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٣٥ ، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٣٩-٤٠ ، ابن القاضي: جذوة الاقتباس ج ١ ص ٢٣ فنان عبد القادر : أسوار مدينة فاس ، أصالة أم حاجز . مجلة كلية الآداب بفاس العدد الخاص ١٩٨٥ ص ٨٨ )

- (١) الجزنائي : زهرة الأس ص ٣٣ ، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٦٥ ، عيد الواحد المراكشي : المعجب ص ٣٦٢ ، عز الدين موسى : النشاط الاقتصادي ص ٢١٦
- (٢) عبد الواحد المراكشي : المعجب ص ٣٦٢ ، البكري : المغرب ص ١٥٢ وفي مدينة داي بها معدن النحاس الخالص الذي لا يعدله غيره من النحاس بمشارك الأرض ومغاربها وهو نحاس حلو لونه الى البياض يتحمل التزويج ويدخل في لحام الفضة وإذا طرقت جاد ولم يتشرح كما يتشرح غيره من أنواع النحاس . (الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٤١ )
- (٣) قد استعمل الرصاص في صنع قواديس الماء . (ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٦٤-٧٠)
- (٤) الجزنائي : زهرة الأس ص ٢٥ ، حسن على حسن : الحياة الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في المغرب الأقصى ص ٢٩٣
- (٥) الجزنائي : نفس المصدر ص ٢٥ ويذكر ابن أبي زرع أن الحبة من هذه الأصداف كانت تباع بمقال أو أقل أو أكثر من الذهب . ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٤٥

استعملت في بناء المنازل والسفن ، ولتوفر الغابات في المغرب الأقصى<sup>(١)</sup> . وكان يصنع من الأخشاب أنواع فتل الحرير وغزل الصوف وأفلاك المغازل<sup>(٢)</sup> . وكذلك صناعة المحاريت وعجلات العربات وعجلات الطواحين وروافع المياه وصنائه المكايل الخشبية لكيل الغلال<sup>(٣)</sup> وصناعة نواعير المياه<sup>(٤)</sup> .

ولقد انتشرت في المغرب الأقصى صناعة النسيج ، فقد ازدهرت صناعة (الملايس) الثياب ، وقد شملت طائفة صانعي الثياب عدة حرف تقوم على تحويل المواد الخام إلى ملابس قطنية وصوفية وكتانية ، وغيرها من أنواع الملابس<sup>(٥)</sup> .

(١) الجزناتي : نفس المصدر السابق ص ٢٦ ، ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٤٦-٤٧-٥٧ وكانت تصنع السقوف والأبواب من شجر الأرز فهو أكثر استعمالاً ، وكان يستعمل في بناء السقوف للدور التي يتعدد طوابقها ، ويعمر العود منه في سقف البيت ألف سنة لا يعفن ولا يسوس ولا يعتره شيء ما لم يصيبه الماء . (ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٤٣) ويتحدث العمري عن أهل فاس بأنهم لهم اليد العليا في صناعة المخروطات من الخشب والنحاس. (العمري : مسالك الإبصار ص ١٩) ولقد تعددت تخصصات تصنيع الخشب فقد تفرعت في تصنيع الخشب التزويق (تحسين وتزيين) والجمع تزويق ، والأصل فيه هو أن يجعل التزويق مع الذهب فيطلى به الشيء المراد تزيينه ثم يلقي في النار فيظير الزاويق ويبق الذهب ثم توسعوا فيه حتى قالوا لكل منقوش (مزوق) والخراطة ، فقد اشتهرت المخروطات الخشبية . (المعجم الوسيط ج ١ ص ٤٠٧ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ١٧٥ ، العمري : وصف المغرب أيام السلطان أبي حسن المريني ص ١٤١)

(٢) عبد الأحد الرايس : الفوائد التاريخية لتصنيف النباتات بفاس " من خلال كتاب حديقة الأزهار " لأبي القاسم الغساني ( القرن العاشر الهجري ، السادس عشر الميلادي ) مجلة التاريخ العربي ، العدد ١٨ ، ربيع ٢٠٠١ م ، ص ٣٣

(٣) مارمول كرفجال : أفريقيا ج ٢ ص ١٥٣ - ١٥٤ ، الحسن الوزان : وصف أفريقيا ص ٢٣٨ ، العمري مسالك الإبصار ص ١١٦ ، ١١٧

(٤) العمري : نفس المصدر ص ١١٦ . إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن الحاج النميري : فيض العباب وإفاضة قداخ الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب ، دراسة واعداد محمد بن شقرون ، دار الغرب الإسلامي ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٩٠ م ، ص ٢٢-٢٤ ، إبراهيم حركات : الحياة الاقتصادية في العصر المريني ، مجلة كلية الآداب ، عدد (٣ ، ٤) ، الرباط ، ١٩٧٨ م ، ص ١٣٢-١٣٣

(٥) ابن سعيد: كتاب الجغرافيا، تحقيق إسماعيل العربي بيروت ١٩٧٠ ص ١٤٠، الجزناتي: جنى زهرة الآس ص ٩٦ وقد ذكر المشرف على بن عمر الأوسى نقلا عن مشرف فاس أيام المستنصر الموحدى تلك المنشآت مع غيرها قد تعرضت الى النهب والتخريب إبان الاضطرابات سنة (٦١٨-٦٣٧هـ / ١٢٢١-١٢٣٩م) (ابن أبي زرع : الأنيس المطرب ص ٤٨) قد أورد أن عدد دور النسيج ٣٠٩٤ علاوة على المواضع المعدة لنسج الغزل . (الجزناتي : مصدر سابق ص ٤٤)

ولقد كانت الدور الخاصة بالحياكة تستقبل ما يرد عليها من قطن وكتان خام وحرير ، وتقوم بتصنيعه بعد أن يمر بعمليات مختلفة إلى أن يأخذ شكل خيوط متعددة الألوان ومتفاوتة الجودة ، قابلة لنسجها حسب رغبات التجار والزبائن .

ولقد اهتم الموحدون بصناعة الورق في مدن المغرب الأقصى<sup>(١)</sup> والصناعات الحربية<sup>(٢)</sup> . والوانى المنزلية . فقد تقدمت صناعة المعادن المختلفة ومنتجات كالسروج الذهبية المرصعة بالجواهر ، والسيوف المحلاة بالجواهر واللؤلؤ<sup>(٣)</sup> . وقد كان للصناع اليهود شأن كبير في المجال الصناعي ، وذلك لإستثمارهم ببعض الصناعات منها صناعة القناديل والحلى والمجوهرات ، وكذلك احتكروا صناعة المماشيط لتمشيط الصوف<sup>(٤)</sup> وكان لكل فرقة من الصناع والتجار رؤساء يختارونهم من بينهم ويطلقون عليهم " الامناء "<sup>(٥)</sup> يتم انتخابهم من بين ابناء الحرفة بناءً على مواصفات فنية وأخلاقية في حفل يجرى خصيصاً لذلك الغرض ، كما يتم انتخاب نائب عنه يتولى دور الأمين في حالة عزله أو وفاته وفي أى ظرف طارئ<sup>(٦)</sup> .

## – الأسعار :

ولما كانت الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس ، تدخلت عوامل كثيرة على الأسعار في مدن الدولة تؤثر فيها بين الارتفاع والانخفاض . ويذكر ابن خلدون<sup>(٧)</sup> :

---

(١) محمد المنونى : العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ، ط ٢ ، مطبوعات دار المغرب ، الرباط ، ١٩٧٧ م ، ص ٢٥٦-٢٨٧ . لقد كان في أيام المنصور والناصر من سنة (٥٨٠-٦١٠ هـ / ١١٩٤-١٢١٣ م ) أربعمئة حجر لعمل الورق (ابن ابي زرع : الأنيس المطرب ص ٢٩ ، الجزائى: الآس ص ٤٤ ) يذكر العالم اسكورد في كتابه " الكاغد " أن أول معمل بايطاليا يرجع إلى أواخر القرن الثالث عشر وفي ألمانيا ١٣٩٠ وفي فرنسا في القرن الرابع عشر وفي انجلترا ١٥٨٨ م . (محمد المنونى : نفس المرجع ص ٢٥٦)

(٢) ابن خلدون : العبر ج ٧ ص ٩٤ - ١١٠ - ١٨٨ - ٢٥٧

(٣) ابن مرزوق : المسند الصحيح ، ص ٤٥٢ ، ٤٥٤

(٤) روجيه لوطورنو : فاس في عصر بني مرين ص ١٣٩

(٥) بو عبد الله محمد بن أحمد العقباني : تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشريعة وتغيير

المنابر ، تحقيق على الشنواني فرنسا ١٩٦٧ ص ٩٦ ، روجيه لوطورنو : مرجع سابق ص ١٤٢

(٦) محمد فتحة : جوانب الحياة الاقتصادية المغربية خلال العصر المريني ، حوليات كلية الآداب

والعلوم الانسانية ، العدد ٢ ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ م ، ص ١٥٥ - ١٥٦

(٧) ابن خلدون : المقدمة - المجلد الأول ص ٦٤٦

" فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه، رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه، وغلّت أسعار الكمالي من الأدم والفواكه وما يثبعها، وإذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه ، كان الأمر بالعكس من ذلك".

أما إذا زاد القوت عن أهل البلاد فمن غير شك ترخص أسعارها في الغالب، إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية . ولولا احتكار الناس لها ، لما يتوقع من تلك الآفات ، لبذلت دون ثمن ولا عوض لكثرتها بكثرة العمران" (١) .

ولهذا فكثر وجود السلعة يؤدي إلي رخصها ، وإذا قل وجودها غلا ثمنها وإذا زاد الطلب عليها زاد ثمنها (٢) ولهذا اختلفت الأسعار داخل الأسواق فأسواق الصواحي تختلف في أسعارها عن أسواق المدن (٣) . وقد استقرت الأسعار وازدهرت التجارة في بداية دولة الموحدين من (٥٤١هـ / ١١٤٥م - ٦١٠هـ / ١٢١٣م) وقد ساعد على رخص الأسعار رفع المكوس ( الضرائب ) عن التجار . وقد ذكر الإدريسي ذلك بقوله " فلما ولي المصامدة (الموحدين) وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه وأراحوا منها واستحلوا قتل المتقلبين لها ولا تذكر الآن القبالة ذكرا في شيء من بلاد المصامدة" (٤) .

وقد ألغى الخليفة عبد المؤمن بن علي (٥٤١-٥٥٨ هـ / ١١٤٥-١١٦٣م) جميع المغارم والقبالات والمكوس التي فرضها المرابطون في الفترة الأخيرة من عهدهم . وقد سار خلفاء الموحدين على هذه السياسة حتى عهد الناصر (٥٩٥-٦١٠هـ / ١١٩٩-١٢١٣م) (٥) مما أدى لاستقرار أحوال البلاد وبالتالي أدى لاستقرار الأسعار في الأسواق .

(١) ابن خلدون : نفس المصدر ص ٦٤٦  
(٢) أبو عثمان عمرو بن بحر البصري ( الجاحظ ) : التبصر بالتجارة ، ط ٢ ، المطبعة الرحمانية ، ١٩٣٥م ، ص ٩٥

(٣) الونشريسي : المعيار المعرب ج ٦ ص ٤٠٩

(٤) الإدريسي: نزهة المشتاق ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٥) ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة ص ٢٣٤ - ٢٣٥ ويذكر ابن خلدون " أن ما يدخل في قيمة الأقوات ، قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان ، في الأسواق وأبواب المصر ... وبذلك كانت الأسعار في الأمصار أعلى من الأسعار في البادية ، إذ المكوس والمغارم والفرائض قليلة لديهم أو معدومة . وبالعكس كثيرة في الأمصار لا سيما في آخر الدولة " . ( ابن خلدون : المقدمة ص ٦٤٨ )

## — الأسعار في دولة الموحدين في المغرب الأقصى :

كان وسق القمح في دولة الموحدين يصل إلى ثمن متقال<sup>(١)</sup> والشعير خمسة وعشرون مداً بدرهم<sup>(٢)</sup> والدقيق الربع بدرهمين<sup>(٣)</sup> وأرحاء تطحن بها الحنطة بلا ثمن<sup>(٤)</sup>. ويصل الثلاثون من الخبز ( أرغفة ) بدرهم<sup>(٥)</sup> أما الخبز والسمن بغيراط<sup>(٦)</sup> .

وأسعار القمح والشعير والأرز رخيصة<sup>(٧)</sup> والفواكه والمأكولات رخيصة<sup>(٨)</sup> واللحوم رخيصة جداً<sup>(٩)</sup> فاللحم الست أوقيات بدرهم<sup>(١٠)</sup> والأكسية السفسارية والبرانس يباع الزوج منها بخمسين دينار<sup>(١١)</sup> والثوب المستعمل بعشرة دراهم<sup>(١٢)</sup> والكفن بثلاث دراهم .

وقد تأثرت الأسعار بالاضطرابات السياسية في الدولة ففي العصر الثاني للموحدين من (٦١٠هـ-١٢١٣م) إلى نهاية حكم الموحدين (٦٦٨هـ-١٢٦٩م) تعرضت الدولة لخطر بني مرين وصراعهم مع دولة الموحدين . أدى لاضطرابات سياسية أثرت في الأسعار حيث أدت الحروب بينهما إلى هلك الزرع وانتشار المجاعات وارتفاع الأسعار<sup>(١٣)</sup> وأدى الصراع على كرسي الحكم في أسرة عبد المؤمن ابن علي ، إلى اضطراب في الأسعار وذلك لانتهيار الدولة<sup>(١٤)</sup>

- 
- (١) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص ١٠٨ (الوسق=١٢٢ كيلوجرام عندالجمهور ، أما المتقال =٤٠٠٠٠ جرام(وزن ٦٥ حبة شعير) علي جمعة : المرجع السابق ص ٢٢-٢٣-٦٩)
  - (٢) ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة ص ٤٤٢
  - (٣) ابن صاحب الصلاة : نفس المصدر والصفحة
  - (٤) الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٤٢
  - (٥) التادلي : التشوف ص ١٧٧
  - (٦) التادلي : نفس المصدر ص ٤١٨ ، القيراط = ١٧٧١ جرام عندالجمهور ( علي جمعة : المرجع السابق ص ١٢-٦٨)
  - (٧) الإدريسي : نزهة المشتاق ص ٢٢٨
  - (٨) الإدريسي : نفس المصدر ص ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥
  - (٩) الإدريسي : نفس المصدر ص ٢٢٨ ، ٢٢٩
  - (١٠) ابن صاحب الصلاة : المن بالإمامة ص ٤٤٢
  - (١١) الإدريسي : نفس المصدر ص ٢٢٥
  - (١٢) عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي ، ص ٤٠٣
  - (١٣) ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب ، قسم ثالث ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧
  - (١٤) ابن عذارى المراكشي : نفس المصدر ص ٢٥٣ ، ٢٥٤

## – التسعير والاحتكار :

وقد جرت العادة في أسواق المغرب والأندلس أن توضع تسعيرة للمنتجات الاستهلاكية رعاية للمصلحة العامة<sup>(١)</sup> وكثيرا ما تتدخل الدولة لتحديد أسعار المنتجات الغذائية ، بحيث لا يكون غبن على التاجر أو إرهاق للمستهلك<sup>(٢)</sup> .

أما عن القمح والشعير فيرى البعض بعدم التسعير حتى لا يخضع لاحتكار التجار وتنافسهم الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في سعره فلا يستطيع المستهلك شراءه إنما يشتريه من جالبه ، ولا يترك التجار يشترونه منهم ليبيعوه على أيديهم<sup>(٣)</sup> .

وكان صاحب السوق يأمر أهل الريف إذا جاءوا بالطعام، أن يبيعوه في السوق، ولا ينزلوه في الدور والفنادق ، حتى لا يشتري الكمية تاجر واحد أو عدد من التجار فيتحكموا بعد ذلك في السعر ويرتفع الثمن<sup>(٤)</sup> . إلا أن جالبي الطعام كانوا يفضلون بيع محاصيلهم ومنتجاتهم جملة واحدة للتجار ليتخلصوا مما معهم ، ويحصلوا على ما يريدون من ثمن ، ويعودوا سريعا الى قراهم<sup>(٥)</sup> أما المواد الغذائية التي يجلبها الفلاحون بكميات صغيرة وليس لهم حوانيت يبيعون فيها فلا تسعر مثل الجبن ، اللبن، والعسل ، والزيت ، والخضر والفواكه . كما لم تكن التسعيرة تجرى على أصحاب الحرف<sup>(٦)</sup> . ومن المواد الغذائية التي تسعر اللحم ، بعد أن يعرف ثمن الذبيحة كبشاً

(١) المجليدي : كتاب التيسير في أحكام التسعير ص ٤٩

(٢) عيسى بن الذيب : التجارة في عصر دولة المرابطين رسالة ماجستير ص ١٠٨

(٣) ابن عبد الرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ص ٨٨-٨٩ ، المجليدي : كتاب التيسير ص ٥١ . ويذكر ابن عبد الرؤوف : فإن أراد الإمام العدل أن يسعر شيئا من ذلك فيجمع وجوه أهل السوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم، فيسألهم كيف يشترون؟ وكيف يبيعون؟ فإن رأى شططا في البيع نازلهم على ما فيه لهم وللعامه صلاح وسداد ، حتى يرتضوا به ، ويتعاهد ذلك منهم بعد ذلك في كل حين ، فمن وجد منهم قد زاد في الثمن أمر أن يبيع كبيع أصحابه ، وإلا أخرجه من السوق وأوبه ، وأن أراد واحد منهم أو اثنان أن يبيعوا بأرخص من ذلك ، لم يمنع من بيعه ، فإن كثر هؤلاء ، قيل لمن بقى من أهل السوق " إما أن يبيعوا كبيع هؤلاء وإلا فارتفعوا ولا يحل التسعير إلا عن تراض" (ابن عبد الرؤوف : في آداب الحسبة والمحتسب ص ٨٩، المجليدي: كتاب التيسير في أحكام التسعير ص ٤٩-٥٠)

(٤) المجليدي : كتاب التيسير في أحكام التسعير ص ٥٣

(٥) المجليدي : نفس المصدر ص ٥٤

(٦) المجليدي : نفس المصدر ص ٥٥

أو عنراً ، ويعلم وزنها ويسقط من وزنها قدر العظم وبالتقدير حسب اجتهاده ، وبيعه سقطها وجلدها ، ويسقط ثمنه من ثمن الجزارة والذبح ، ويربح فيها درهمين ثم يقسم الباقي على أرطال اللحم ، فيعلم كم يجب للرطل ويكتب ذلك ، وكانت الطريقة نفسها تتبع في لحم البقر . أو أن تؤخذ اللوزة الداخلية من فخذ البقرة مقشرة على أن يأخذها السناج وتوزن فتكون ربع عشر البهيمة كلها ، ويستغنى بهذا التقريب عن وزن البهيمة كلها<sup>(١)</sup> .

وقد تعرضت كتب الحسبة لمقاومة المحتسب لاحتكار السلع وأقوات الناس ، والاحتكار هو أن يشتري التاجر سلعة معينة في وقت الرخاء ويتربص وقت غلاء تلك السلعة لبيعها ، وفي هذه الحالة فإن المحتسب يجبر فاعل ذلك على بيع سلعته وذلك لأن الاحتكار حرام ، والمنع من فعل الحرام واجب<sup>(٢)</sup> وقد قال الرسول ﷺ " الجالس مرزوق والمحتكر ملعون "<sup>(٣)</sup> .

### — الموازين والمكاييل :

تعد الموازين والمكاييل عنصراً أساسياً من عناصر تنظيم التعامل التجاري في الأسواق<sup>(٤)</sup> ولقد اختلفت الموازين والمكاييل في أرجاء الدولة الإسلامية<sup>(٥)</sup> .

ولهذا اصطاح أهل كل إقليم وبلد في المعاملة على أرطال تتفاضل في الزيادة والنقصان<sup>(٦)</sup> ولهذا حرص التجار على ذكر نوع الموازين والمكاييل في وثائق البيع

(١) السقطي : آداب الحسبة ص ٣٥

(٢) الشيزري : كتاب نهاية الرتبة ص ١٢

(٣) ابن ماجه : سنن ابن ماجه ج ٢ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٢٢٨ . ويرى يحيى بن عمر " فيمن يحتكر الطعام وما ينتج عنه من ضرر للناس في السوق أن يباع طعامه ولا يأخذ إلا رأس المال ، أما الربح فيصدق به أدباً له وينهى عن ذلك ، فإن عاد الى فعله ضرب وطيف به في السوق ثم يسجن . (يحيى بن عمر : أحكام السوق ص ١٣٥ هامش ١)

(٤) روبر بارونشفيك : تاريخ أفريقيا في العهد الحفصي ، نقله للعربية حمادى الساحلى ، ط ١ ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ١٩٨٨م ، ج ٢ ص ٢٥٩ ، عبد الحميد حمودة : أسواق القيروان ص ٣٩

(٥) محمد بن محمد بن أحمد القرشي ( ابن الإخوة ) : معالم القرية في أحكام الحسبة ، عني بنقله وتصحيحه روبن ليوي ، مطبعة دار الفنون ، كمبريدج ، ١٩٣٧م ، ص ١٣٨

(٦) الشيزري : نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، ص ١٥

والشراء<sup>(١)</sup> حتى أن كتب الحسبة لتزخر بالأمثال عن أساليب التجار في ذكر المكايل والموازين<sup>(٢)</sup> ولا ترد مثل هذه الشكوى في عصر الموحدين مما يدل على أن ضبط الموحدين للتجارة الداخلية في دولتهم وفي أسواق المغرب الأقصى قد أثمر في هذا المجال<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر البكري عن أنواع المكايل في مدن المغرب الأقصى : " إن المد عند أهل مليلة يساوي خمسة وعشرين مداً نبوياً<sup>(٤)</sup> ومد أصيله وهو عشرون مداً بمد النبي ﷺ<sup>(٥)</sup> ومد سجالماسة يسع مد النبي ﷺ بخمسة وسبعين ألف حبة ، ومدهم اثنا عشر قنفاً والقنفل ثمانى زلاقات والزلاقة ثمانية أمداد بمد النبي ﷺ<sup>(٦)</sup> أما مد مدينة فاس فيسع من الطعام ثمانين أوقية ومدهم يسمونه اللوح وفيه من هذا المد مائة وعشرون<sup>(٧)</sup> أو ما يقدر بحفنة يدين متوسطتين<sup>(٨)</sup> ( ملئ كفي الرجل المعتدل ) ٥١٠ جرام .

أما الرطل فكان يقدر باثنتين وعشرون أوقية<sup>(٩)</sup> وقد تعددت الأرطال بحسب طبيعة السلعة ، فكان الرطل العطارى (٥٠٤ جرام) الذي يساوى " ١٦ " أوقية

(١) عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي ص ٢٩٧ ،

(٢) عز الدين أحمد موسى : نفس المرجع ص ٢٩٨

(٣) عز الدين أحمد موسى : نفس المرجع ص ٢٩٨

(٤) البكري : مصدر سابق ص ٨٩ ، الحسن الوزان : وصف أفريقيا ج ١ ص ١٩٤

(٥) البكري : المغرب ص ١١٣

(٦) البكري : نفس المصدر ص ١٥١

(٧) البكري : نفس المصدر ص ١١٧

(٨) الونشريسي : المعيار ج ١ ص ١٤٤

المد : وحدة قياس من المعدن غالباً ما يأخذ شكل اسطوانة أو مخروط ينقص محيط فتحته عن محيط القاعدة ، ويكون قدر سعته (حفنة اليسدين المتوسطتين لا كبار ولا صغار وإنما المتوسطتين) [ وهو المد النبوي ، ٥١٠ جراماً عند الجمهور (المد ملئ كفي الرجل المعتدل) ، (علي جمعة : المرجع السابق ص ١٩-٦٩) عثمان إسماعيل : الصاع والمد النبوي العلوي ، مجلة دعوة الحق ، العدد ٢٧٦ ، الرباط ١٩٧٩ ، ص ٥٨

(٩) البكري : مصدر سابق ص ١١٧ ، موسى لقبال : الحسبة المذهبية في بلاد المغرب ص ٧٦ الأوقية : تستخدم في أسواق فاس في وزن جميع المأكولات مثل : الزيت والعسل واللبن والزبيب وكانت تقدر بأربعين درهماً . (البكري : نفس المصدر ص ١١٧ ، المقرئى : شذور العقود في ذكر النقود ، تحقيق محمد سيد علي ، ط ٥ ، النجف ، ١٩٦٧ ، ص ٩٤ )

والخضاري (٥٦٧ جرام) الذي يساوي " ١٨ " أوقية والرطل المستخدم للمواد الدسمة والفواكه المجففة وهو يساوي " ٢٤ " أوقية<sup>(١)</sup>.

أما القنطار فكان يقدر في مدينة أصيلة بعشرين قليلة<sup>(٢)</sup> أما في مدينة مليلة فكان القنطار يقدر بمائة رطل ، والرطل عندهم اثنتان وعشرون أوقية<sup>(٣)</sup> أما في مدينة أجلي في السوس الأقصى فكان قنطار السكر يباع بمئتين وأقل<sup>(٤)</sup>.

ويذكر صاحب الذخيرة السنية أنه في عصر المرطضى سنة (٦٥٧ هـ / ١٢٥٨ م) كان الرخاء العظيم بالمغرب فلم يزل كذلك مدة خمس عشرة سنة ، ستة دراهم للصفحة الواحدة من القمح<sup>(٥)</sup> وكانت الصفحة تساوي خمسة عشر مداً<sup>(٦)</sup> وكان يطلق على الوسق<sup>(٧)</sup> في المغرب الصحيفة<sup>(٨)</sup>

(١) محمد فتحة : جوانب من الحياة الاقتصادية ص ١٧١ . الرطل العطارى يساوى في أفريقية ٥٠٤ جرام ، إما الخضارى يساوى ٥٦٧ جرام . نجاة باشا : التجارة في المغرب الإسلامى من القرن الرابع الهجرى إلى القرن الثامن الهجرى ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس ١٩٧٦ ص ٨٩ . الرطل : جمع أرطال ، ويوزن به الكيل وكان اثني عشرة أوقية والأوقية أربعون درهما ، وعلى ذلك الرطل أربعمائة وثمانين درهما (المقرئى : النقود الإسلامية ص ٦٢) والأرطال كانت بغدادية في الأقاليم كلها إلا الذي يوزن به الفلفل فإنه يخفف عن البغدادي بعشرة دراهم . (المقدسى : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ٢٤٠)

(٢) البكري : مصدر سابق ص ٩٠ ، ص ١١٣

(٣) البكري : نفس المصدر ص ٨٩

(٤) البكري : نفس المصدر ص ١٦٢ القنطار : جمع قناطير : والقنطار أربعة آلاف دينار ، فإذا قالوا : قناطير مقنطرة فهي اثنا عشر ألف دينار . (القنطار = ١٤٢.٨ جراماً عند الجمهور ، الأوقية = ١١٩ جراماً) (الشرياصى : المعجم الاقتصادي ص ٣٧٠ ، علي جمعة : المرجع السابق ص ١٣-٦٨) القنطار قدرة الشرعي يساوى مائة رطل والقنطار ألف ومائتا أوقية . (البكري : مصدر سابق ص ٩١ ، موسى لقبال : مرجع سابق ص ٧٦)

(٥) ابن ابي زرع : الذخيرة السنية ص ٩٧

(٦) موسى لقبال : نفس المرجع ص ٧٦ . الصفحة : كالقصة وهي تسع خمسة أفراد ونحوهم والجمع صحاف (ابن منظور : لسان العرب ج ٧ ص ٢٩٣)

(٧) الوسق : معناه وسق الجمل أى حمل جمل (١٢٢ كيلوجرام) (الحكيم الكومى : الدوحة المشتبكة ص ١٠٣ ، علي جمعة : المرجع السابق ص ٦٩)

(٨) ويذكر القلقشندى : عن بلاد المغرب كيلها أكثره الوسق ويسمى الصحيفة وهي ستون صاعاً بالصاع النبوي على السواء . (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ١٧٧)

الونشيريصى : المعيار ج ٥ ص ٩٠ ، ج ٨ ص ١٤٤ ، الحكيم : الدوحة المشتبكة ص ١٠٠-١٠٣) وتعادل الصحيفة كيلاً سعته (٥٤٤.٣٦٥) لتراً ، قدرها " فالتر هانتس " بأنها تساوى ٥٠ صاعاً

فالتر هانتس : الكايبيل والأوزان الإسلامية ، ترجمة كامل العسلى ، عمان ١٩٧٠ ص ٦٤

وكذلك الصاع<sup>(١)</sup> .

و استخدم مكيال للزيت يطلق عليه مكيال الربع<sup>(٢)</sup> وسعته " ١٨ " رطلاً تقريباً<sup>(٣)</sup> والحمل لكيل الملح<sup>(٤)</sup> وهو يساوي ٢٥٠ كجم<sup>(٥)</sup> والقفيز لكيل الحبوب وقد قدره العمري بـ " ١٦ " وبيبة مصرية<sup>(٦)</sup> والغرارة لكيل الزيت أيضاً وقد درت بـ " ١٦ " قدحاً وكل قدح يقدر بـ " ١,٦٣ " كجم<sup>(٧)</sup>

وقد أشار الونشريسي إلى وجود ميزان بالمغرب يسمى القرطسون وهو ميزان الدراهم أو الفلوس<sup>(٨)</sup> . وقد أشار ابن أبي زرع بأن موضوع القرطسون بفاس كان على مقربة من جامع القرويين<sup>(٩)</sup> .

(١) الصاع : هو مكيال تكال به الحبوب ونحوها وقدره أهل الحجاز قديماً بأربعة أمداد أي بما يساوي عشرين ومائة وألف درهم وقدره أهل العراق قديماً بثمانية أرتال ، والجمع أصوع ، وصوعان ، وصيعان . (الشرابصي : المعجم الاقتصادي ص ٢٥٩ ، المعجم الوسيط ج ١ ص ٥٢٨) ويطلق اسم الوسق على الصفحة وكان مقداره ستين صاعاً بالصاع النبوي على السواء . (أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ١٥٩) والصاع أقل من ثمانية أرتال وأكثر من سبعة ومذه رطلين والصاع أربعة أمداد (ابن سلام : كتاب الأموال ، الناشر مؤسسة ناصر للثقافة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ، ص ١٩٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩)

(٢) فالتر هانتس : المكايل والأوزان الإسلامية ص ٦٣

(٣) ابن أبي زرع : الذخيرة السنية ص ٩٢-٩٤ ، روض القرطاس ص ٦٤-٦٥

(٤) ابن أبي زرع : روض القرطاس ص ٣٠٢

(٥) فالتر هانتس : مرجع سابق ص ٢٧

(٦) ابن أبي زرع : روض القرطاس ص ٢٥٥-٢٧٤ الويبة : تساوي ١٢ مداً قروبياً من المد النبوي . أي أنها تساوي ٢٠١.٨٧٧ لتراً (العمري : مسالك الإبصار ص ٨٢ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ١٧٧ ، فالتر هانتس : المكايل والأوزان الإسلامية ص ٦٨)

(٧) أبو عبد الله محمد العبدري : الرحلة المغربية ، تحقيق وتقديم محمد الفاسي ، نشر وزارة الدولة للشئون الثقافية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ١٩٦٨ م ص ١٥٩-١٦٠ ، الونشريسي : المعيار المغرب ج ٦ ص ٢٨٣ ، موسى لقبال : مرجع سابق ص ٧٤ . ويذكر المقرئزي : إن غبراره القمح تقدر بـ ٧ وبيبات مصرية . والويبة : ٣٣ لتراً (المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٤١-١٩٤٢ م ، ج ٣ ، ق ١ ص ١٠ ، علي جمعة : المرجع السابق ص ٦٩)

(٨) الونشريسي : المعيار المغرب ج ٣ ص ٢٧٦ ، ج ٥ ص ١٤

(٩) ابن أبي زرع : روض القرطاس ص ٣٦-٤١

ويذكر البكري في مدينة مليلة الدرهم بها عدة قراريط كل قيراط خمسة أثمان درهم<sup>(١)</sup> . وفي مدينة أصيلة كيل الزيت يطلق عليه قليلة والقليلة هي مائة واثننا عشرة أوقية<sup>(٢)</sup> وذكر ابن خلدون البرشالة بإثنا عشر رطلا ونصف ، متقالين ونصف<sup>(٣)</sup> والسطل للشعير بثلاثة دنانير<sup>(٤)</sup> .

## – المقاييس :

كان ضبط المقاييس احد الواجبات الهامة التي يقوم بها صاحب السوق لمتابعة القياس وضبطها بدلالة الذراع المرسوم على جدرانها والذي كان المرجع في فضة الخلاقات بشأن المقاييس<sup>(٥)</sup> فكان يطلق على قياس الثياب الصوفية اسم القالة الدرازية (٤٦سم) وتوجد في السوق العطارين بغاس اما قياس الجوخ ونسيج الحرير والكتان اسم القالة الكتانية وطولها (٥٥سم)<sup>(٦)</sup> . وقد استعملوا الباع<sup>(٧)</sup> ( المسافة ما بين الكفين إذا بسطتهما أي ١٨٤.٨سم) واستخدم في القياس " القامة (١.٦٥سم الي ١.٧٠سم) و الذراع (٠.٤٨سم) و الشبر (٠.٢٤سم) و الشبر منه الكبير و الصغير و القدم المعروف بالخطوة (١.٤٥سم)<sup>(٨)</sup> .

وعلى الرغم من أهمية الموازين والمكاييل في المعاملات التجارية إلا أنه لا يوجد لدينا الكثير من الفتاوى المتعلقة بهذا الموضوع ، ومرجع ذلك أن هذا كان من

(١) البكري : مصدر سابق ص ٨٩

(٢) البكري : نفس المصدر ص ١١٣

(٣) ابن خلدون : العبر ج ٧ ص ٩٥

(٤) البيهقي : أخبار المهدي بن تومرت ص ٧٨

(٥) نقولا زيادة : الحسبة والمحتسب في الإسلام ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٢ ص ٤٠١

موسى لقبال : الحسبة المذهبية ص ٥٧

(٦) محمد المنوني : ورقات عن حضارة المرينيين ص ١٤١-١٤٣ الفريد بيل : مقالاً نشر في

الجريدة الآسيوية عدد مارس ، ابريل ١٩١٧ ص ٣٠٣-٣١٤

(٧) الباع : مفرد ، والجمع " أبواع " وهو المسافة ما بين الكفين إذا انبسطت الذراعان يمينا وشمالاً .

المعجم الوسيط ج ١ ص ٧٦ ، الشرياضي : المعجم الاقتصادي ص ٦٤ .

(٨) تقدر القامة : بطول يدين ممتدتين أفقياً ، أما الذراع : ثلثها ، أما الشبر الكبير : فهو نصف

الذراع (محمد فتحة: جوانب من الحياة الاقتصادية المغربية ص ١٧٠) وذكرت نجاة باشا : أن

القامة على عهد الحفصيين تتراوح بين ١.٦٥سم الي ١.٧٠سم. أما الذراع يساوي ٠.٤٨ والشبر

يساوي ٠.٢٤ ، والخطوة تساوي ١.٤٥سم (نجاة باشا : مرجع سابق ، ص ٨٨ )

شأن المحتسب وأمناء الاسواق المباشرين لمثل هذه الأمور . على أن الفقهاء أكتفوا  
بالجانب الشرعى فبينوا أحكام الشرع فى معنى التطفيف والوفاء بالكيل واعتدال  
الميزان وحالات الغش فيه<sup>(١)</sup> .

وكان المحتسب يحرص على أن تكون الموازين والمكاييل معلومة لأهل السوق،  
لهذا كان يجب أن يكون للموازين أصل يرجع اليه ويعتمد فيها عليه فى صحتها ،  
ويأمر بعمل الصنوج من الحديد ومنع الزوائد عليها<sup>(٢)</sup> . ويذكر ابن عبد الرؤوف عن  
المكاييل والأوزان : " يجب أن يتعاقد الأكيال بالمقادير ويصح كيلها ويطبوع على  
جوانبها طبعا موصلا بأعلاها لئلا يزداد فيها أو ينقص منها ، وتكون عند المحتسب فى  
زمام بأسماء أصحابها فمتى عثر على كيل غير مضروب أو غير مطبوع أو مطبوع  
ليس فى زمامه ، عوقب صاحبه ويؤمرون ألا يتخذوا الكيل عربضاً مربعا ولكن يتخذ  
مرتفعاً واسع الأسفل ضيق الأعلى على صفة مكيال الشرق الذى يسمى هنالك  
بالأوبية<sup>(٣)</sup> .

ويذكر ابن عبد الرؤوف عن الموازين : " أما الموازين فينبغى أن يكون لها  
أصل يرجع اليه فيه ، ويعتمد عليه فى صحته وتعديل صنوجها ، ويكون عند من  
يوثق به بتعديل الرصاص عليه ، فأنها ربما زالت فأمكنك الدلسة (الغش) من ذلك  
ويتفقد أحوالهم حبوب الشعير والخروب ، ضرب حبة تعدل حبات<sup>(٤)</sup> .

وكان يستعمل نوع آخر من الاوزان تسمى الصنوج (لوزن الذهب) وهى  
مستديرة بقدر درهم ، وفى بعض الاحيان يكون أكبر واصغر منه ، وكانت هذه  
الصنوج تصنع من زجاج مطبوخ مطبوع يستخدم فى وزن النقود الذهبية والفضية  
وكانت تضرب فى دور الضرب ثم توزع على الصيارفة والتجار فمن اراد أن

(١) الوثنريسي : المعيار المعرب ج ٦ ص ٤٢٣-٤٢٤

(٢) ليفي بروفنسال : ثلاث رسائل أندلسية فى آداب الحسبة والمحتسب ، المعهد العلمى الفرنسى  
١٩٥٥ ص ١٠٧ سوزي أباطة : الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المغرب الأقصى من تمام  
الفتح حتى قيام الدولة الفاطمية ، ٩٢-٢٩٦هـ/٧١١-٩٠٩م ، رسالة دكتوراه ، ١٤١٦هـ/  
١٩٩٦م ، ص ١٦٦

(٣) ابن عبد الرؤوف : فى أدب الحسبة والمحتسب ، ص ١٠٨

(٤) ابن عبد الرؤوف : مصدر سابق ص ١٠٦

يصرف ديناراً يختبرونه بالصنح لكي يتأكد من استيفاء وزنه ، وكذلك وزن الأشياء الثمينة كالمجوهرات . وضربت من الزجاج لكي تبقى نظيفة ولا يلتصق بها شيئاً<sup>(١)</sup> .

## -- المعاملات التجارية ( طرق البيع والشراء ) :

كانت طرق البيع والشراء وفق الشريعة الإسلامية وذلك لتسهيل حركة النشاط الاقتصادي والتجاري بصفة خاصة . وتسهيل طرق المعاملة بين التاجر والمشتري وضمان حقوق كلا الطرفين .

وقد حث القرآن الكريم على تحليل مطلق البيع ، وعلى كل تجارة تتم عن تراض بين الطرفين ، وتحريم الربا وكل تعامل يؤدي بالناس الى أن يستحوذوا على أموال بعضهم بالباطل<sup>(٢)</sup> .

وقد تولت هذه المهمة عدة جهات هي القضاء ، وصاحب المظالم ، وصاحب المدينة والشرطة ، وصاحب السوق أو المحتسب .

وكانت من الطرق المشروعة البيع بطريق العملة (الدينار والدرهم) أو عن طريق المقايضة ( بيع سلعة بسعة ) فكانت المعاملات الخارجية تقوم على نظام المقايضة في بعض بلاد المغرب وبصفة خاصة جنوب الصحراء ، فكان التجار يستخدمون عدة طرق في المقايضة منها استخدام الملح كعملة في التجارة مع مالي وجنوب السودان<sup>(٣)</sup> فيقول العمري في هذا الصدد : " يدخل التجار بلاد السودان بالملح والنحاس والسودع

---

(١) محمود إبراهيم عبد الله عفيفي : أحوال بلاد المغرب الاقتصادية في ظل السيادة الفاطمية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص ١٤٨ ، عيسى بن الذيب : مرجع سابق ، ص

(٢) ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ البقرة الآية ٢٧٥

(٣) يعتبر الملح أهم السلع التي حملتها القوافل مع السودان الغربي ، إذ يتعامل أهل مالي تماماً كقطع العملة فيقول ابن بطوطة : " وبالملح يتعارف السودان كما يتعارف بالذهب والفضة ، يقطعون قطعاً ويتبايعون به " (ابن بطوطة : تحفة النظار ص ٦٧٤ ) الشيخ الأمين عوض الله: تجارة القوافل بين المغرب والسودان وأثارها الحضارية حتى القرن السادس عشر الميلادي من كتاب تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر ، معهد الدراسات العربية،

ويعودون بالذهب<sup>(١)</sup> واستخدم التجار الوكالة كنظام في تعاملاتهم ، وهي التفويض من شخص لآخر بالتصرف في ممتلكاته ، وشرط الوكيل أن لا يكون ممنوع بالشرع من تصرفه في الشيء<sup>(٢)</sup> وقد كان التجار المغاربة والأجانب يتعاملون فيما بينهم متخذين الوكالة نظاماً للتعامل حيث كان الوكيل يوزع بضائعهم على التجار الصغار لبيعها لحسابهم<sup>(٣)</sup> .

كذلك وجدت الشركات التجارية ، وتعددت وجوه الشراكة في المبادلات التجارية ، واغلب ما يتوفر لنا من أمثلة فيخص شراكة الأموال وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي :

" شركة مضاربة"<sup>(٤)</sup> "شركة مفاوضة" وفيها يجوز تصرف كل واحد من الشريكين برضا صاحبه ، " وشركة العنان"<sup>(٥)</sup> وهي شركة بين شخصين أو أكثر في قدر من المال يوزع عليهم حسب أسهم معينة ويكون الربح والخسارة بينهم حسب أسهمهم ، ويكون الشريك ملزم بالحصول على موافقة وترخيص شركائه فيما يقوم به<sup>(٦)</sup> .

ولا تتعدم الإشارات في المعيار عن الشركات التجارية ، وأغلبها في سؤال الفقهاء عن العلاقات بين التجار وشروط الضمان حينما يتسبب الشريك العامل في

(١) العمري : مسالك الإبرار ص ١٤٠ ، ابن بطوطة : تحفة النظار ص ٦٧٤

(٢) أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي ( ابن رشد ) : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، راجع أصوله وعلق عليه عبد الحليم محمد عبد الحليم ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ج ٢ ص ٣٦٦

(٣) عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي ص ٣٠٤

(٤) " المضاربة " هي عقد بين طرفين على أن يدفع احدهما نقداً إلى الآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق ، وهي مأخوذة من الضرب في الأرض ، وهو السفر فيها للتجارة ، وهي بمعنى القراض . ويقول المولى عز وجل : " وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ " سورة المزمل : آية ٢٠ (السيد سابق : فقه السنة ، دار الفتح للإعلام العربي ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ط ١ ، ج ٣ ص ٢١٢)

(٥) العنان مشتقة من عن الشيء إذا عرض ، فالشريكان كل واحد منهما عن شركة الآخر ، وقيل مشتقة من عناني الفرسين في التساوى . (السيد سابق : نفس المرجع ج ٣ ص ٢٠٣)

(٦) محمد فتحة : النوازل الفقهية والمجتمع : أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن ٦ والقرن ٩ الهجري / القرن ١٢ والقرن ١٥ الميلادي ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الدار البيضاء ١٩٩٩ ص ٣١٨

ضياح رأس المال<sup>(١)</sup> ووجود شركات فاسدة ، يلجأ أصحابها الى القضاء لعرض خلافاتهم ، فنجد بعض النوازل تتحدث عن التاجر العامل وانه لا يستحق غير أجرته في حين أن التاجر المبضع يعطيه قسطاً من الربح كالثالث ، ويعتبره بالتالي شريكاً وضامناً<sup>(٢)</sup> وغيرها من المسائل الفقهية التي تخص هذا الموضوع.

ويبدو من خلال هذه الأمثلة أن الشركات التجارية كانت تسير وفق الحدود الشرعية . وقد أفادت الفتاوى الشركات مع اليهود في التجارة الصحراوية بمنع غطاء السلف<sup>(٣)</sup> مع العلم بأن البضائع لم تكن لا من نفس النوع ولا متماثلة<sup>(٤)</sup> .

وقد مارس التجار وأصحاب رؤوس الأموال نوعاً آخر من الشراكة هو " القراض"<sup>(٥)</sup> على اعتبار أنه شراكة جائزة في المال ، وعلى الرغم من أنه روعي في هذه الشراكة جانب الصدق والتحري في المعاملات ، إلا أنه وجد الكثير من

(١) الونشريسي : المعيار ج ٨ ص ١٩١

(٢) وعن ابن الحاج أن : " رجل له تجارة سافر لبعض بلاد المغرب فمات هناك فقام جماعة يطلبونه ببضائعهم ، واثبت بعضهم أنه يعلم شريكاً له ولم يجد الشركة ولا عرف صورتها... وثبت لبعضهم دين قبله ، وله عقار بالحضرة " فهل تثبت الشركة ويجب ، وهل يدخل أرباب الدين في المال ؟ فأجاب : الشركة المذكورة غير عاملة ، وعلى ورثة المتوفى حلف اليمين انهم لا يعلمون بين موروثهم والقائم شركة . وأن الشهادة بالدين عاملة بعد يمين الطالب في مقطع الحق انه ما قبض ولا أسقط وأنه لياق عليه الى حين يمينه .

(الونشريسي : نفس المصدر ج ٨ ص ١٨٩ - ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ج ٩ ص ٦٣)

(٣) غطاء السلف هو إقراض المشتري للبائع جزء من ثمن السلعة قبل حصوله عليها وهي من وجوه فساد الشركات ، وقد استغلها اليهود في الحصول على أرباح قد تصل الى ( ٦٠% )

الونشريسي : المعيار ج ٨ ص ١٨١-١٨٢-١٩٩ ، الحكيم : الدوحة المشتبكة ص ١٣٦-١٣٩

(٤) محمد فتحة : النوازل الفقهية والمجتمع ص ٣٢١

(٥) القراض نوع من الشراكة فيه فوائد السلف دون الوقوع في الربا . ولهذا شاع العمل به بين المسلمين . ويعتقد القراض بالمال سواء ذهب أو فضة ، ولا يجوز في أغلب المذاهب الإسلامية بالبضائع . ويتم الشركة بين المتقارضين بعقد قراض تستوفي شروط الشركة ، ولصاحب المال أن يحدد في العقد أنواع التجارة والأسواق وهذا نموذج لعقود القراض " دفع فلان بن فلان إلى فلان ... كذا ديناراً ذهبياً عينا من سكة كذا ليديرها بين يديه في أنواع المتاجر أو يصرفها فيما بدا له من ضرورب المكاسبه فما أفاء الله عليهما من ربح ... يكون بينهما أنصافاً أو ثلاثاً... فقبض ذلك فلان العامل المذكور قبضاً تاماً بمحض من شاهدين...

(أبو عبد الله الفشتالي : تذكره في علم الوثائق ، تحقيق الأستاذة لطيفة الحسنى ، طبعة وزارة الأوقاف المغربية ١٩٩٧م ص ١٣٩-١٤٠ ، الونشريسي : المعيار ج ٨ ص ٢١١ ،

الشرباصى : المعجم الاقتصادي ص ٨١)

النوازل الفقهية التي تناولت هذه التجاوزات : كاتفاق صاحب المال وعامل القراض على شركات تبين بعد عرضها على الفقهاء أنها فاسدة بسبب اشتراط أجل محدد لمدة القراض ، أو تقسيط استرداد رأس المال على دفعات شهرية أو ان يشترط رب المال على العامل قديراً من المال مضافاً إلى ما تم الاتفاق بشأنه من الربح<sup>(١)</sup> وقد انفرد المؤرخ ابن الحاج في ذكر طريقة البيع والشراء التي كان يتبعها أهل فاس<sup>(٢)</sup> وهي أنه جرت عادة التجار وإذا دخل المشتري إلى السوق أن ينادى عليه صاحب المتجر عارضا تجارته مبيناً محاسنها حتى إذا وقف المشتري على باب متجر آخر مجاور .

وعلى الرغم من وجود العديد من الاساليب المشروعة فهنا بعض الفئات وخاصة اليهود ، قد برعوا في استخدام الكثير من الطرق غير المشروعة في التجارة ومنها :

بيع النجش<sup>(٣)</sup> : هو المزايدة في البيع لصالح البائع ، أي أن يحضر التاجر السلع تباع فيزيد عليها بأثمان مرتفعة دون أن يكون راغباً في شرائها ، بهدف التأثير على غيره ممن يريدون الشراء ، وهذا يعد غشاً وخداعاً وأكل الأموال بالباطل . ولكن بعض التجار وخاصة السماسرة اليهود<sup>(٤)</sup> كانوا يستخدمون تلك الوسيلة لزيادة الدخل أي أخذ مقابل على هذا النوع من البيع<sup>(٥)</sup> .

بيع المراجعة : هو أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحاً ما للدينار أو الدرهم<sup>(٦)</sup> . ولقد استخدم بعض التجار في فاس هذه الوسيلة ولكن أغلب المتعاملين بنظام الربا كانوا من التجار اليهود ، وكانوا يقرضون الأموال بربا زهيد ثم يقرضونها بربا فاحش ويأخذون الفرق لهم ولذلك سميت

(١) ذهب ابن الحاج إلى أن ضرب الأجل للقراض مما يفسده . لهذا فهو لا يتوقف إلا بصوت صاحب المال ، لأنه حينها يلزم الإذن من الورثة (الونشريسي: مصدر سابق ج ٨ ص ٢١٠ - ٢١١)

(٢) ابن الحاج: المدخل ج ٤ ص ٥٨ وما بعدهما .

(٣) ابن رشد : مصدر سابق ، ص ١٩٩ . أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي : الأم ، أربعة أجزاء ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة بدون تاريخ ، ج ٤ ص ٨٠ ، عطا علي محمد شحاته ربه : اليهود في بلاد المغرب الأقصى في عهد المرينيين والوطاسيين ، معهد الدراسات الإفريقية ، القاهرة ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م ، رسالة ماجستير ، ص ٢٠٩

(٤) الونشريسي : المعيار المعرب ج ٦ ص ١٥٧

(٥) مارمول كرفجال : أفريقيا ج ٢ ص ١٤٩

(٦) ابن رشد: مصدر سابق ج ٢ ص ٢٥٦ . عطا علي محمد شحاته ربه : مرجع سابق ص ٢١١

المرايحة . ولقد نهى الإسلام عن هذا النوع من البيع ، فيقول سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾<sup>(١)</sup>

بيع الجزاف : هو البيع غير معلوم قدره ، فلا يعرف وزنه أو كيِّله أو عدده ، ومن المعلوم أنه لا يجوز البيع جزافاً مثل بيع المسكوكات والدنانير .

ويظهر هذا النوع من البيع في العديد من الصور منها (بيع الملامسة) وهو أن يلمس شخص ثوباً أو بضاعة فيجب عليه شرائها تبعاً لذلك دون العلم بحالتها ، و (بيع المخاضرة)<sup>(٢)</sup> أي بيع الثمر على الشجر قبل تمام نضجه وفي ذلك ظلم للمشتري أو البائع ، ونهى الشرع كذلك عن بيع ولد الدابة قبل ولادته أو بيع الصوف قبل قصه عن ظهر الدابة ، أو بيع السمن في اللبن<sup>(٣)</sup> ولقد وجد بفاس بعض التجار ممن يغشون اللبن بالماء أو يبيعون وينقصون وزنه<sup>(٤)</sup> .

بيع السلف : هو البيع بثمن ووزن معلوم إلى أجل معلوم<sup>(٥)</sup> وهي إقراض المشتري للبائع جزء من ثمن السلعة قبل حصوله عليها ، ومنها إقراض المزارع جزء من ثمن المحصول قبل نضجه ليصرفه على الزرع . وهنا كان يأتي دور التاجر وخاصة من اليهود لتسليف المزارعين ما يحتاجونه ثم يقومون بجمع المحاصيل من الفلاحين مقابل ديونهم . وكان الاقتراض بفائدة تصل في بعض الأحيان لأكثر من ٦٠%<sup>(٦)</sup> وكذلك وجدت بعض الممارسات من قبل التجار اليهود ومنها بيع الخمر ، وبيع عصير العنب لمن يصنعون الخمر .

بيع مزاد : كانت عملية البيع والشراء في الأسواق تتم بكل حرية وتتم بطريق المزاد العلني ، ففي مدينة فاس غالباً ما كان البيع يبدأ من الظهر وينتهي عصراً ، بخلاف أسواق أخرى كان البيع والشراء يتم فيها طوال النهار<sup>(٧)</sup> .

(١) آل عمران : ١٣٠

(٢) الونشريسي : المعيار ج ٥ ص ٢٢

(٣) ابن رشد : بداية المجتهد ج ٢ ص ١٧٦-١٨٢ . السيد سابق : فقه السنة ج ٣ ص ١٤٦

(٤) الونشريسي : نفس المصدر ج ٦ ص ٤١٢-٤٢٥

(٥) الشافعي : الأم ج ٤ ص ٢٨١ ، ابن رشد : نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤٠ ، السيد سابق : نفس

المرجع ج ٣ ص ١٧١

(٦) الونشريسي : المعيار ج ٥ ص ١٨ ، الحكيم : الدوحة المشتبكة ص ١٣٦-١٣٩ ، عز الدين

أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب في القرن السادس ص ٨١

(٧) ابن رشد : مصدر سابق ، ج ٢ ص ٢٢٦

بيع بدون مشاهدة : وفي السودان كان قوم يتبايعون من غير مشاهدة ولا مخاطبة ، فيتركون عند كل متاع ثمنه من أعمدة الذهب ، فإذا جاء صاحب المتاع اختار الذهب وترك المتاع ، وإن شاء اخذ متاعه وترك الذهب<sup>(١)</sup> .

الباعة الجائلون : الذين ينادون على بضائعهم في الشوارع . وكانت أسعارهم أقل مما يباع في الذكاكين<sup>(٢)</sup> وكان هؤلاء الباعة مصدر إزعاج لأصحاب الحوانيت التي يقفون أمامها أو قريباً منها<sup>(٣)</sup> وينقسم لقسمين قسم يفترش الأرض يعرف باسم أرباب المقاعد ، وهم كانوا يبيعون شتى أنواع المأكولات والمشروبات والفواكه . أما القسم الآخر فكانوا يسيرون في الطرقات وأفراده ينادون على بضائعهم ويصلون إلى المنازل ، ليعرضوا سلعهم على أربابها<sup>(٤)</sup> .

## المنشآت التجارية

### ( الفنادق - القيساريات )

ارتبط إنشاء الفنادق بازدهار الحركة التجارية في البلاد حيث قام الفندق بنور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب وقد أشار كسل من ابن زرع، والجزنائي إلى القول بأن فاس كانت تضم ٤٦٧ فندقاً . وعلى افتراض عدم دقة هذه الأرقام فإن وجود هذا العدد من الفنادق يشير إلى كثرة عدد التجار الأجانب الوافدين إلى المدينة هذا فضلاً عن المنشآت التجارية والصناعية بها مما يشير إلى أن الأسواق كانت تستوعب هذا النشاط وأن جزءاً كبيراً كان مخصصاً للتجارة الخارجية<sup>(٥)</sup> فالفنادق موضع إقامة التجار الغرباء الأوربيين ممن لهم أثر كبير في الحركة التجارية.

(١) آدم متس : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ، مطبعة

لجنة التأليف ، القاهرة ، ١٩٤١م ، ج ٢ ص ٣٢٩

(٢) عبد الحميد حمودة : أسواق القيروان ص ٤٤

(٣) عبد المنعم سلطان : الأسواق في العصر الفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،

١٩٩٧م ، ص ١٩

(٤) قاسم عبده قاسم : الأسواق بمصر في عصر سلاطين المماليك ، كلية الآداب - جامعة القاهرة

المجلد السادس والسابع والثلاثون ١٩٧٤-١٩٧٥ دوريات ص ١٦٨ - ١٦٩

(٥) ابن أبي زرع : روض القرطاس ص ٤٧ ، الجزنائي : جني زهرة الآس ص ٤٣ .

وقد كان في مدينة سبته فندق كثيرة<sup>(١)</sup> وقد أدى بعد المسافة بين المدن وبعضها واتساع دولة الموحدين من برقة شرقاً للمحيط غرباً ، ومن البحر المتوسط والأندلس شمالاً للصحراء الافريقية جنوباً ، إلى انتشار هذه المنشآت التجارية<sup>(٢)</sup> .

وكان من المتبع أن التجار الأوربيين يقيمون في فنادق خاصة بهم حيث يذكر " أماري " <sup>(٣)</sup> Amari ، ودي فورك Dufourcq أن لكل جنسيه فندقاً خاصاً بها لا يشاركها فيها أحداً ، وتكون هذه الفنادق على شكل أحياء في وسط المدينة أو خارجها ، وفي الغالب يعرف اسم الفندق باسم التجار القاطنين به أو يطلق عليه اسم الحي لأن الفندق كان يشتمل على المرافق الخاصة به من حمامات وأفران ...

فضلا عن أن هذه الفنادق كانت تستخدم كمخازن للغلال ومختلف أنواع السلع التجارية . فكان التجار الوافدين على فاس يخزنون فيها بضائعهم لتوزيع بعد ذلك على تجار الجملة<sup>(٤)</sup> وكانت الفنادق بفاس تتكون عادة من ثلاثة طوابق ، وبعضها يشتمل على مائة وعشرون غرفة وبعضها يشتمل على أكثر من ذلك<sup>(٥)</sup> .

ويصف " ماس لاترى " و " سايوس " <sup>(٦)</sup> باب الفندق بأنه متين يوصل الى ساحة أو عدة ساحات محاطة بالأروقة التي توجد بها مداخل السكن والمحلات الخاصة بالتجار والحرفيين والعمال من مختلف المهن .

وكان بالفنادق مكان مخصص للقناصل والشهود العدول لتحرير عقود البيع والشراء وبها أيضاً سماسة لتسهيل العمليات التجارية . ولقد وجد ببعض الفنادق

- 
- (١) عبد الأحد السبتي : المدينة في العصر الوسيط ص ٣٧٦  
(٢) حسن على حسن : الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأقصى في القرنين ٥ ، ٦ هـ ، ص ٣٠١ رسالة دكتوراه  
(٣) Amari ( Di Michel ) : I diplo Arabi, del Archivio, V, I. Fir enz, le monnier, 1863 . P. 101  
(٤) Dufoureq ( Ch.E ) : La vie coutidienne dan les ports nediterraneens au moyen age, Hachette, Paris, 1975. P. 116  
(٥) السيد عبد العزيز سالم : تاريخ مدينة المرية الإسلامية ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٦٩  
(٦) الحسن الوزان : وصف أفريقيا ج ١ ص ٢٣١  
Sayus ( Andre E. ) : Le commerce des Europeens a tunis depuis le XII eme Siecle gusqu a la fin du XVII Seicle Expose Et docu nents publiee per l'academie des siences coloniale paris, 1929. P. 79-168:170  
D Maslatrie, ( L. ) : Relations et commerce de l'Afrique septentrionale adac les nations chretiennes au age. Librairie de firmil di dot, Paris, 1886. P. 168

أمناء لتسعير البضائع والتأكد من سلامتها من الغش ، وبعض المترجمين للتعامل مع التجار الاجانب . كما ضم الفندق بعض الخدمات اللازمة للتجار والمقيمين فوجد به البيطار لعلاج الدواب ، ومستودعات للعربات والدواب ، وعلف وسروج وأدوات لإصلاح العربات وغيرها مما قد يحتاجه التاجر (١) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن نفقات إنشاء الفندق يتحملها أهل الحى الذى يوجد به الفندق ثم يؤجرونه للتجار الاجانب . ويذهب إيراده إلى بيت المال بواسطة موظف مختص (٢) ويتضح من خلال الارقام التى توفرت لنا مدى الازدهار فى النشاط التجارى بفاس فى هذا العصر . وكان في مدينة فاس فنادق كثيرة (٣) ومن أهم هذه الفنادق فندق الشماعين (٤) الذى أصبح أهم مراكز التجمع لأكبر الشخصيات العاملة فى التجارة وأرباب المال . ومنها فندق غانم الذى يشتمل على ثلاث طبقات تحتوى على ثمانين غرفة بالإضافة الى تسع مصريات (٥) وهى مساكن تبنى فوق الحوائيت ونحوه ، وهو نوع من المنازل كان منتشراً ومعروفاً بمصر ، فنقل الى المغرب وعرف بنسبتها إليها .

ويعتبر القنصل هو المشرف على مصالح أفراد الجالية التابعة لبلدة ، فيدافع عن قضاياهم ، وكان يمثل دولته التى تمتلك مكتباً تجارياً يسمى ( بالفندق ) وكان من المهام المنوط بها فض الخصومات بين مواطنيه ، كما يتولى تركات الموتى ، وكانت توجد كنيسة فى كل فندق لأداء الصلوات ، كما كانت تربي بها الخنازير اللازمة لطعامهم ، وبصورة عامة فإنه يحمى أملاك التجار الحاضرين والغائبين سواء فى الموانئ أو الاسواق (٦) .

(١) محمد عيسى الحريري : تاريخ المغرب الإسلامى والأندلس فى العصر المرينى ص ٣٢٧

(٢) أحمد مكى : معاهدة تجارية من القرن الخامس عشر، مجلة المجلة عدد ٤٩ ، ١٩٦٠م ص ٨٩

(٣) نجد أن عدد الفنادق مختلف عند الحسن الوزان يصل إلى مائتي فندقاً فى وصف أفريقيا ج ١ ص ٢٣٦

(٤) الجزنائى : جني زهرة الاس ص ٧٩ ، السيد عبد العزيز سالم : تاريخ مدينة المرية ص ١٦٩

(٥) الجزنائى : نفس المصدر ص ٤٤

(٦) De Mas latrie : Relations ET Commerce . P.185,186, P.163,164

وقد أشار المقريزى فى أن المنشآت التجارية كالفنادق ، والخان ، والوكالة ، والقيسارية ، تتشابه فى وجود حوش فى وسطها وحول الحوش يمر يصل إلى المخازن ، وقد تكون دورين كما بها نكاكين (حوائيت) ومساكن ولها مفتاح خاص بها ، وكانت تقوم بمهمة النزول ومحل الإقامة وحفظ الأموال الخاصة بالتجار ويتم بها مهمة البيع بالجملة بجانب بيع التجزئة ، وتوزع ما يرد إليها من الأسواق وقد يبنى فوقها رباح تؤجر لطوائف من التجار . (المقريزى : الخط ج ٣ ص ١٥١ وما بعدها ) ، نعيم زكى فهمي : طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧